انقلاب القيم بعد الثورة
من الانصياع الكامل إلى التمرد المطلق

السيد يسن *

توطئـــة:

في هذا الملتقى الفكرى حول "مأزق التنمية فى الواقع المجتمعى المصرى المعاصر-أنساق القيم نموذجا"، ربما كان من الأجدى أن نسهم فى استثارة فكر الحاضرين من خلال مجموعة أفكار يمثل كل منها طرحا ذا صلة قوية بموضوع الملتقى، ولا شك أن سبر أغوار هذه الصلة يحتاج إلى بحوث ودراسات متعمقة نأمل أن تكون هذه الاستثارة حافزا إليها من جانبنا ومن جانب عدد من المشاركين فى هذا الملتقى إن لم كلهم.

وفى البدء نطرح العناصر التالية:

صعود وسقوط النماذج المعرفية العالمية، من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، وبزوغ الثورة الكونية.

تطبيق النموذج المعرفى للثورة الكونية على ثورة ٢٥ يناير.

خريطة معرفية لتحليل المجتمع المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير.

انقلاب القيم بعد الثورة من استكانة النخبة إلى التمرد المطلق للجماهير.

أزمة التنمية فى مصر - القيم نموذجا.

وفى ضوء إدراكنا، بنظرة تحليلية ناقدة، لمحتويات هذه العناصر ودلالاتها، نطرح إطارا نظريا فى شكل عدد من الملاحظات الأساسية:

قى عصر الثورات لا تصلح النماذج المعرفية القديمة Paradigms فى تحليل المجتمع أو تفسير السلوك سواء سلوك النخبة بكل تنوعاتها أو سلوك الجماهير.

تماما مثلما سقطت النماذج المعرفية القديمة التى كانت سائدة فى عصر الحداثة modernism بعد أن وصلت إلى منتهاها وأصبحنا كعلماء اجتماعيين فى حاجة إلى صياغة نماذج معرفية جديدة لتحليل المجتمعات وأنساق القيم وفهم منطق السلوك الإنسانى وذلك بعد بداية حركة ما بعد الحداثة post modernism والذى تعد العولمة globalization التعبير الأمثل لها.

من هنا فى بداية التسعينات أحسست كباحث فى العلم الاجتماعى – أن أطرى النظرية التى كنت أعتمد عليها فى تحليل وتفسير الظواهر السياسية والاقتصادية

---

* أ. السيد يسن مستشار مركز الدراسات السياسات والاستراتيجية- مؤسسة الاهرام القاهرة

والاجتماعية قد سقطت وأننى فى حاجة لأن أتجدد معرفيا وأصوغ لنفسى إطارا نظريا معرفيا جديدا يتسم بالتكامل وبالقدرة على تحليل الظواهر العالمية الجديدة.
كنا فى عصر الحداثة نقول أن لكل مشكلة حل وأصبح الشعار فيما بعد الحداثة أن هناك مشكلات لا حل لها ! وربما يعبر عن ذلك كتاب جيريجى ريفلبى The end of work ، حيث يقدم صورة متشائمة حقا للمجتمع الإنسانى ويقول أن هناك أجيالا كاملة لن تمارس العمل فى حياتها نتيجة مجموعة من الأسباب السياسة والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية.
وكنا فى عصر الحداثة نعتمد كباحثين فى العلم الاجتماعى على الثلاثية الشهيرة لتصنيف المجتمعات المعاصرة وأعنى العالم الأول (البلاد الرأسمالية) والعالم الثانى (البلاد الاشتراكية) والعالم الثالث (البلاد النامية). بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والمنظومة الاشتراكية أصبحنا أمام عالم واحد هو عالم "الرأسمالية المعولمة" بكل نتائجها الإيجابية والسلبية وخصوصا بالنسبة للبلاد النامية.
فى ظل التقسيم الثلاثى السابق للمجتمعات كان الباحث المستقبلى يستطيع أن يستشرف المستقبل بحد أدنى من اليقين نظرا للثبات النسبى للأوضاع العالمية السياسية والاقتصادية ... أما الآن فى عصر ما بعد الحداثة أو عصر العولمة فهناك عبارة شهيرة أصبحت كلاسيكية فى أدبيات العلاقات الدولية تقول "نحن نعيش فى عصر يتسم بعدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ Uncertainty & and unpredictably.
ونتيجة لكل هذه الانقلابات الفكرية فكرت فى أن أصوغ لنفسى إطارا نظريا جديدا يستطيع وصف وتفسير عديد من الظواهر الجديدة وأطلقت عليه الثورة الكونية (السين يسن الثورة الكونية والوعى التاريخى ١٩٩٢)، وهى ثورة رباعية الأبعاد فهى ثورة سياسية، وثورة قيمية، وثورة معرفية، وثورة اتصالية:
الثورة السياسية تمثل معنى الانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية الموجه التالية للديمقراطية.
والثورة القيمية تعنى الانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية حيث نشطت مهارات المسح العالمى للقيم الرأسمالية نتيجة الثورة الحادثة وتغير القيم فى مجتمعات الرأسمالية وما بعد الحداثة.
الثورة المعرفية وتعنى الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة (جيدنجز نتائج الثورة الاتصالية من المجتمع الواقعى إلى العالم الافتراضى وشبكة الحضارة المعرفية cyber space (السيد يسن) ثم دعونا نطبق هذا الإطار النظرى على المجتمع المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير.

أولا: أسئلة مبدئية:

- هل هى انتفاضة جماهيرية أم هى ثورة حقيقية؟ (نظرية آن باديو The rebirth of History فى التمرد: التمرد المباشر - والتمرد الكامن - والتمرد التاريخى).
- ما تفسير أنها ثورة بلا قيادة؟
- ما تفسير أنها ثورة بلا أيديولوجية؟

ثانيا: خريطة معرفية لتحليل المجتمع المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير

خمس ملامح أساسية:

سقوط دور المثقف التقليدى وصعود دور الناشط السياسى.
الانتقال من الجماهير التقليدية إلى الحشود الجماهيرية الهائلة.
التناقض بين الشريحة الثورية والشريحة الدستورية.
نسف التراثية الاجتماعية فى كل المجالات (العمال – الطلبة – الموظفين..
إصرار الجماهير على المشاركة الفعالة فى عملية اتخاذ القرار على المستويات الكلية Macro والجزئية micro ، وليس ذلك فقط ولكن أيضا على الرقابة على تنفيذ القرار.

بناء على هذه الملامح الأساسية الجديدة للمجتمع بعد ٢٥ يناير ظهرت أنساق جديدة من القيم غطت على الأنساق القديمة وأصبحت هى الموجهة لسلوك النخبة والجماهير فى نفس الوقت ... ولنناقش ما يمكن تسميته (انقلاب القيم):

بناء على الملامح الجديدة التى أصبحت تتميز الآن والتى يمكن إيجازها فى عبارة واحدة (التمرد المطلق على السلطة بكل أنواعها بالمجتمع المصرى) نلاحظ ما يلى:

اتساع الفجوة بين الأجيال وعدم اعتداد جيل الناشطين السياسيين بالمثقفين التقليديين. يريدون هم أن يقودوا البلاد من الشارع! وبلا رؤية وبلا تخطيط! وبلا أى نظرة مستقبلية! ويظهر ذلك فى الانشقاقات داخل الأحزاب الجديدة مثل حزب الدستور الذى يرأسه البرادعى ومجموعة من الناشطين السياسيين.

فى ضوء سقوط المثقف التقليدى الذى كان ينتمى عادة إلى تيارات أيدلوجية كالماركسية والاشتراكية والليبرالية أصبحنا أمام أجيال متصارعة من الناشطين السياسيين ليست لدى أى منهم أى هوية محددة (ماعدا الاشتراكيين الثوريين – الأنارشيين - الذين يريدون هدم الدولة والمجتمع). وافتقار الناشطين السياسيين لرؤى فكرية محددة ومحدثين فى سقوط الأيدلوجيات القديمة.

السيولة الفكرية فى عصر العولمة تحتاج من السياسيين والمثقفين والناشطين السياسيين انطلاقا من عقل نقدى لصياغة أنساق فكرية مفتوحة تحاول التوفيق بين

الاستقلال الوطنى والتعامل مع النظام العالمى وبين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية وبين واجبات المواطن وحقوقه.

تمثل الحشود الجماهيرية والتى ليست لها قيادات معروفة خطورة بالغة على الاستقرار السياسى والأمنى والاجتماعى، وبحكم تحولها المؤكد من السلمية (الشعار الأثير لثورة ٢٥ يناير) إلى العنف والعداوة ، أصبح من الضرورى تقنين حق التظاهر وحق الاعتصام بعد ما سادت الفوضى كل المجالات.

لابد من تنقية المسيرة الديمقراطية من محاولات فرض دستور بالقوة على جماهير الشعب المصرى أو التلاعب فى قوانين الانتخابات أو التزوير بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك حتى ينتقل المجتمع بسلام من الشريحة الثورية إلى الشريحة الديمقراطية.

غير أن أخطر مظاهر انهيار القيم Decline of values ظاهرة نسف التراتيبية الاجتماعية Social Stratification حيث تسود الآن ظواهر التمرد المطلق على السلطة.

وإن لم يتم مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة لن تستقر الدولة فقط ولكن سيسقط المجتمع.

لابد من التقنين الدستورى لطرق ممارسة الجماهير للمشاركة فى اتخاذ القرار من خلال الانتقال من الديمقراطية التمثيلية representative democracy إلى ديمقراطية المشاركة participatory democracy. كما أن الرقابة على تنفيذ القرارات تحتاج الى مشاركة واسعة لمؤسسات المجتمع المدنى بناءً على قواعد قانونية علنية ومعروفة.

خاتمة :

ليست هناك أزمة تنمية بل نحن فى مواجهة أزمة مجتمعية شاملة. أما التنمية فتحتاج إلى صياغة رؤية إستراتيجية محددة ويعتبر هذا موضوعا آخر يحتاج إلى تفصيلات متعددة.